



دواعي الاستعانة بالنخب التكنولوجية  
في هندسة السياسات العامة والعمومية:

المغرب أمودجا

عماد لبوز

طالب في سلك الدكتوراه

مختبر الدراسات السياسية والقانون العام

كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

فاس، المغرب

ملخص:

بعد خروج المستعمر من المغرب، عاش هذا الأخير ظروفًا اقتصادية واجتماعية عصبية، جعلته غير قادر على مسايرة التحولات الماكرو اقتصادية العالمية، هذا بالإضافة إلى توالي فترات الأزمات الاقتصادية وتفاقم ميزان العجز، وأثر عولمة الأسواق وهيمنة الجوانب المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، والسعي إلى إقرار أنظمة وتدابير وآليات جديدة للفعل العمومي (كنظام التقويم الهيكلي مثلاً) كل هذا، ساهم وبشكل واضح، في الاستعانة بالنخبة التكنولوجية لمحاولة وضع تصورات للتنمية الوطنية في مختلف المجالات.

إن اعتماد الدولة المغربية على التكنولوجيات كان بهدف إخراج الدولة من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية وإعادة التوازن للبنية الاقتصادية التي اعتمد فيها على مبدأ جون كينز **John KEYNES** الذي تكون فيه الدولة مراقبة وموجهة للاقتصاد وضابطة له في الآن نفسه<sup>1</sup>، وهذا يرجع بالطبع إلى مخاوف الدولة وهواجسها الأمنية المتمثلة في سعيها للهيمنة والسيطرة على السياسة الاقتصادية، وتحقيق مصالح معينة لنخب مقربة من مواقع اتخاذ القرار. وبالتالي تفادي ظهور لوبيات وهولدينغيات اقتصادية من روح المجتمع، أي نخبة اقتصادية غير موالية للنظام السياسي ولصناع القرار فيه.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيات - السياسات العامة - السياسات العمومية - المغرب

**Abstract:**

After the colonizer left Morocco, the latter faced difficult economic and social conditions, which made him unable to keep up with the global macroeconomic transformations. The impact of globalization of markets and the dominance of global financial aspects on the national economy are some of the factors that contribute to this. The structural adjustment system is one of the new measures and mechanisms for public action. All of this aided the technocratic elite in attempting to formulate plans for national progress in diverse areas.

The Moroccan state relied on technocrats to get out of its economic and social crises and restore balance to its economic structure. The state's fears and security concerns are reflected in its pursuit of dominance and control over economic policy, and to achieve certain goals for elites in decision-making positions. Thus, avoiding the emergence of lobbies and economic holdings that are not loyal to the political system and its decision-makers.

**Keywords:** Technocrats – General policies – Public policies – Morocco



## مقدمة

تعرف التنمية بالمغرب عدة عقبات وعراقيل داخلية، تتمثل بالخصوص في عدم الرضى على أداء ومردودية المؤسسات السياسية، الاقتصادية والإدارية. بالإضافة إلى قلة الموارد المالية والبشرية والتقنية القادرة على تحقيق المطالب المجتمعية، وإشباع حاجيات المواطنين اليومية، وكذا غياب تصور وطني حقيقي لماهية النموذج الوطني المنشود للإجابة عن التحديات والمعضلات المطروحة. هذا بالإضافة إلى عقبات خارجية تتمثل في هيمنة الدول الغربية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية وتكنولوجيا المعلومات التي تنتشر بوتيرة تساهم إلى حد كبير في تغيير توجيه وعي الجماهير، وكذا وضع هذه المؤسسات الدولية لشروط صارمة وقاسية للإقراض، كعقولة الاقتصاد وتحريره، وتخفيض كتلة الأجور في الوظائف العمومية... الخ، الأمر الذي يصعب من عملية إحقاق التنمية، خصوصا في بيئة مؤسساتية تنسم باحتكار القرار، وتداخل اختصاصات المساهمين والفاعلين في صياغتها، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية الداخلية سواء في علاقة المؤسسات مع المواطن، أو في علاقتها مع بعضها البعض.

يجل مفهوم التكنولوجية إلى احتكار السلطة من طرف فئة من التقنيين والمتخصصين والخبراء في مجالات معينة، فالتقنوقراطي خبير يعتمد على مؤهلاته التقنية ليفرض رأيه على المجتمع وعلى رجال السياسة التقليديين<sup>(2)</sup>، لهذا تتميز التكنولوجية باحتكار السلطة من طرف هؤلاء الخبراء، خصوصا وأن أسلوب تدبيرهم يعتمد على الإحصاءات والمعلومات، وبلوغ الأهداف المتوخاة من سياسة ما في أقل مدة زمنية معينة<sup>(3)</sup>، أي أنها ممارسة علمية للسلطة مختلفة عن الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الحدس والعلاقات الإنسانية.

وقد دفعت النجاحات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية التي حققها التقنوقراط والموظفون السامون في الإدارات المركزية، من خلال تدخلاتهم خلال رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدول الغربية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(4)</sup>، إلى إسراع المؤسسة الملكية بالمغرب من أجل الاستعانة بهذه التجربة<sup>(5)</sup>، فوضعت هذه النخبة في مواقع مهمة على مستوى الدواوين الوزارية، المؤسسات الكبرى للدولة، المقاولات والمؤسسات العمومية وشبه العمومية، والتي ستعمل من خلالها، على إبراز قدراتها وإمكانيتها في تطوير البنية التحتية في مجالات التخطيط وبلورة المشاريع وتدبير القطاعات الحيوية.

وبالتالي فقد كان للموظفين الكبار، كالكتاب العامون (أنظر الجدول 5 من الملاحق)، المهندسون داخل الوزارات، مدراء ورؤساء المؤسسات العمومية... الخ، دور مهم في رسم معالم السياسات العامة للدولة، انطلاقا من كفاءتهم وتفوقهم في المعارف التقنية والاقتصادية بالدرجة الأولى<sup>(6)</sup>؛ وهكذا تشكلت دائرة شبه مغلقة من الأطر العليا، تحكمت في رسم المعالم الكبرى للتوجهات الاستراتيجية للدولة بالمغرب، وذلك بدافع العقلنة والتفوق التقني<sup>(7)</sup>.

وبعبارة أخرى، فالظرف الاقتصادي المش الذي عرفه المغرب بعد خروج المستعمر، وعدم مسابته للتحويلات الماكرو اقتصادية العالمية، وكذا توالي فترات الأزمات الاقتصادية وتفاقم ميزان العجز، وأثر عولمة الأسواق وهيمنة الجوانب المالية العالمية على الاقتصاد الوطني<sup>(8)</sup>، والسعي إلى إقرار أنظمة وتدابير وآليات جديدة للفعل العمومي (كنظام التقييم الهيكلي مثلا)<sup>(9)</sup>؛ كل هذا، ساهم وبشكل واضح، في الاستعانة بالنخبة التكنولوجية لمحاولة وضع تصورات للتنمية الوطنية في مختلف المجالات.

إن هذه المقالة ستحاول مناقشة وتحليل إشكالية محورية ألا وهي: ما دور الفاعل التقنوقراط في هندسة السياسات العامة

## والعمومية بالمغرب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية عدة إشكالات جزئية:

ما الفرق بين السياسات العامة والعمومية في الدستور المغربي لسنة 2011؟



ما سبب الاستعانة بالفاعل التكنولوجي في هندسة السياسات العامة والعمومية؟

وهل تقاعس السياسي وتراجع دوره التقليدي، سبب من أسباب الاستعانة بالتقنوقراط لتدبير الشأن العام؟

وبذلك سنحاول الغوص في تحليل إشكالية المقالة من خلال التصميم التالي:

- المحور الأول: السياسات العامة والعمومية في الدستور المغربي
- المحور الثاني: التقنوقراط وهندسة السياسات العامة والعمومية بالمغرب

### المحور الأول: السياسات العامة والعمومية في الدستور المغربي

تعتبر دراسة السياسات العمومية ذات أهمية كبرى، سواء على المستوى النظري (البحث العلمي والأكاديمي)، أو على المستوى التطبيقي (إعداد، مواكبة وتقييم السياسات العامة/العمومية). وتختلف التعريفات المقدمة للسياسات العامة/العمومية باختلاف المجالات والعلوم المرتبطة بها من جهة، وباختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين والفاعلين السياسيين من جهة أخرى، حيث إن السياسات العمومية في نظر الفاعل السياسي هي مجموعة من البرامج المحددة والرسمية، عكس الباحث الأكاديمي الذي يعتبر أن كل ما يفعله وما لا يفعله الفاعل السياسي هو سياسة عامة/عمومية؛ ورغم هذا الاختلاف والتعدد الملاحظ في تحديد مفهوم السياسات العامة/العمومية فإن جل الباحثين استندوا في تعريفاتهم على أربعة عناصر أساسية، متمثلة في: الفعل، الفاعلين، المشاكل، والحلول (10).

يقدم الكاتب فانسون لوميو Vincent LEMIEUX تعريفا للسياسات العمومية يركز على العناصر الأربعة المشار إليها سابقا، معتمدا في ذلك، على المنظور النسقي لدفيد ايستون David EASTON وجون لويس لوموان Jean Louis LE MOIGNE، واللذان يعتبران من رواد النظرية النسقية، إذ يرى فانسون Vincent أن السياسات العمومية، ما هي إلا مجموعة من الأفعال الموجهة لحل المشاكل ذات الطابع العمومي في نطاق بيئة داخلية أو خارجية، مقرر من طرف فاعلين سياسيين تربطهم علاقات منظمة فيما بينهم، وذلك في إطار تطور مستمر لهذه العلاقات. (11)

كما أن التفسيرات المقدمة في إطار المنظور النسقي تعتمد على أربعة عناصر: التفسير بناء على البيئة الداخلية والخارجية: إذ تعتبر المصدر الأساسي لمحددات السياسات العمومية بصفة عامة؛ التفسير بناء على الأفعال: فكل ما يقوم به الفاعل السياسي في إطار سياسة عمومية ما، يتسم غالبا بالعقلانية؛ والتفسير بناء على الأهداف والغايات: باعتبار الفاعل السياسي عقلانيا، فإن المبتغى أو الغاية من السياسات العمومية التي يتخذها غالبا ما يكون سياسيا، ويعمل بمنطق الربح بأقل تكلفة؛ والتفسير بناء على العلاقات بين الفاعلين: حيث أن طبيعة النظام السياسي والعلاقات التي تربط مختلف الفاعلين السياسيين، تؤثر بشكل مباشر في نمط اتخاذ القرار وفي كيفية بلورة وتنفيذ السياسات العامة/العمومية (12).

إن السياسات العامة والعمومية لها علاقة بالنظام السياسي، ولأجل فهم المتغير والثابت في هذه السياسات لا بد من معرفة النظام السياسي من الداخل وحصر الفاعل الحقيقي في عملية اتخاذ القرار، والنظام الحزبي وسلوك النخبة والثقافة السياسية السائدة، وكذا الشبكة المؤسسية والتأثيرات الخارجية التي يعمل فيها النظام السياسي. كل هذا التشابك يتطلب رصد منظومة القيم التي توطرها الإيديولوجية السياسية للنظام السياسي.



## أولاً: السياسات العامة في الدستور المغربي

يصعب حسب الدستور المغربي لسنة 2011 تحديد الفرق بين مفهومي السياسات العامة والسياسات العمومية دون فهم طبيعة النظام السياسي بالمغرب، والمالك الحقيقي والفعلي للقرار السياسي والاستراتيجي، سواء على المستوى الداخلي، أو على المستوى الخارجي فيما يتعلق بالتصور السياسي للعلاقات الدولية المغربية.

وبشكل عام، ليست هناك إشارات واضحة ومباشرة لمفهوم السياسات العامة للدولة بالمغرب، لأن معظم الكتابات والدراسات التي تناولت مفهوم السياسات العامة تشير إلى برنامج عمل حكومي، وهذا الأمر يختلف من نظام سياسي لآخر، فالسياسات العامة في الدول الغربية هي السياسات العمومية بالمغرب، لأن صلاحيات الحكومات في البلدان الديمقراطية تكون جد واسعة بالمقارنة مع البلدان السائرة نحو الديمقراطية.

وبالمقارنة مع صلاحيات الحكومة كمؤسسة منتخبة والصلاحيات المخولة للمؤسسة الملكية بموجب دستور 2011، يتبين أن للجهاز الحكومي صلاحيات جد محدودة في هندسة السياسات العامة للدولة، الأمر الذي يزيحه الفصل 42 من نفس الدستور، حيث ينص هذا الفصل على أن: "الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. فالملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة، ويمارس الملك هذه المهام، بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور".

وبتحليل هذا الفصل، يمكن أن نلاحظ أن للمؤسسة الملكية صلاحيات واسعة في مجال تشريع السياسات العامة للدولة، وذلك تحت مبرر المصلحة العليا للبلاد، أي أن لها صلاحيات سيادية، وضمانية وتحكيمية. كما أن الخيار والنموذج الديمقراطي الذي قرره المغرب، وتفعيل منظومة حقوق الإنسان وفق ما يسمى بالخصوصية المغربية، تشكل سياسات عامة يهندسها الملك بمقتضى الخطاب والظهائر، ومن خلال الرسائل الموجهة إلى مختلف المؤسسات العمومية في المناسبات والأعياد الوطنية.

وحسب تصدير الدستور المغربي لسنة 2011، فالاختيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون والمؤسسات، وبناء مجتمع متضامن مدعم بمجموعة من القيم المنصوص عليها في منظومة حقوق الإنسان (الأمن، الحرية، الكرامة، المساواة، العدالة الاجتماعية... الخ)، الإسلام كدين للدولة، التثبيت بالوحدة الترابية، الالتزام بمقتضيات المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، العمل على الإسهام فيها وتطويرها من خلال ملاءمتها مع التشريعات الوطنية؛ تعتبر بمثابة سياسات عامة، لأن لها بعد استراتيجي وغير مرتبطة بزمان حكومي معين، أي أنها ترتبط بديمومة واستمرارية الدولة ككل.

وبموجب الفصل 1 من نفس الدستور، فالنظام السياسي بالمغرب هو: "نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، ويقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة؛ ويعتبر التنظيم الترابي للبلاد لا مركزي قائم على الجهوية المتقدمة"؛ ويضيف الفصل 3: "الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية". فحسب هذا النص الدستوري يعتبر الدين الإسلامي أحد المكونات الأساسية للدولة المغربية، وغالبية الشعب تدين بدين الإسلام، فعندما تكونت الدولة بالمغرب، وجدت أن الدين الإسلامي أحد أبرز عوامل تجمعها وتكونها بغض النظر عن الفئات الدينية الأخرى، وهو الأمر الذي كرسته مختلف الدساتير السابقة بكون الدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي، وأن الإسلام عامل وحدة الشعب واستقرار الدولة، وما دامت الدولة تقر بضمنا حرية ممارسة



الفرد لشؤونه الدينية، فإننا نلامس في الواقع غياب أية سياسات عمومية موجّهة للفئات الدينية الأخرى، وما زالت حرية المعتقد بالمغرب تأخذ حيزاً هاماً من النقاش العمومي.

والملك حسب الفصل 41 هو: "رئيس المجلس العلمي الأعلى"، وهي الجهة الوحيدة المخولة لها إصدار الأحكام في القضايا الدينية المعروضة عليها أو الفتاوى، وبالتالي فهندسة السياسة الدينية العامة بالمغرب تبقى في يد الملك، باعتباره أميراً للمؤمنين، وهذه السلطة مخولة له بموجب إمارة المؤمنين. وحسب الفصل 4، ف: "علم المملكة هو اللواء الأحمر الذي تتوسطه نجمة خضراء خماسية الفروع. وشعار المملكة: الله، الوطن، الملك". وتعتبر هذه الأمور من الثوابت الدستورية التي لا يمكن تغييرها إلا بموجب تعديل دستوري أو تغيير في النظام السياسي، وبالتالي فالعلم والشعار يندرجان ضمن السياسات العامة للبلاد.

ومن خلال الفصل 49 من نفس الدستور أيضاً، يمكن القول أن السياسات العامة للدولة المغربية تتجلى في: "التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة؛ مشاريع مراجعة الدستور؛ مشاريع القوانين التنظيمية؛ التوجهات العامة لمشروع قانون المالية؛ مشاريع القوانين الإطار المشار إليها في الفصل 71 (الفقرة الثانية) من نفس الدستور؛ مشروع قانون العفو العام؛ مشاريع النصوص المتعلقة بالجمال العسكري؛ إعلان حالة الحصار؛ إشهار الحرب؛ مشروع المرسوم المشار إليه في الفصل 104 المتعلق بحل البرلمان من طرف رئيس الحكومة، بعد استشارة كل من الملك ورئيس مجلس النواب ورئيس المحكمة الدستورية. (يلاحظ من خلال هذا الفصل - 104- أن لرئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب، لكنها مقيدة باستشارة الملك، ومرسوم لا يتخذ إلا سوى في مجلس الوزراء الذي يتأسسه الملك، أي أن الصلاحية الضمنية هي للملك في القبول أو الرفض؛ وبالتالي حل مجلس النواب كقرار سياسي مرتبط بالسياسة الداخلية للدولة، يبقى في يد الملك).

وفي مجال السلطة التشريعية ينص الفصل 51 من دستور 2011 بالمغرب على أن: «للملك حق حل مجلسي البرلمان، أو أحدهما، بظهير»، ولا يشترط الفصل 96 في هذا الحل سوى "استشارة" أو "إخبار" رئيس المحكمة الدستورية، ورئيس الحكومة، ورئيسي غرفتي البرلمان؛ كما ينص الفصل 92 من نفس الدستور على أن مجلس الحكومة "يتداول تحت رئاسة رئيس الحكومة في القضايا والنصوص التالية: السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، السياسات العمومية، السياسات القطاعية...". ومصطلح "تداول" يقبل تفسيرات عدة، لكن تبقى عبارات "الاطلاع عليها"، و"مناقشتها" هي الأقرب لتفسيره وتفكيكه. وبالتالي فهذا الدور يفيد التشاور أكثر من التقرير والحسم.

يتبين من خلال ما سبق، أن الدستور المغربي لسنة 2011، ميز بين مفهومي السياسات العامة والسياسات العمومية تقنياً ولفظياً، حيث إن السياسات العامة تستدعي الحسم فيها من طرف المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، وكلمة "يرأس" تعني هنا، أن الملك هو الذي يسيّر وينظم ويقرر، فترأسه الملك للمجلس الوزاري تعني أن السلطة التنفيذية (الحكومة) هي في خدمة الملك، وخاضعة له<sup>(13)</sup>، وما على الوزراء سواء المناقشة وإبداء آرائهم ومقترحاتهم، كما أن جلسات هذا المجلس، لا تعقد إلا بمبادرة من الملك أو بطلب من رئيس الحكومة حسب الفصل 48 من نفس الدستور، الأمر الذي يوحي بوجود الكثير من الغموض في هذا الفصل، لأنه يقبل العديد من التحليلات والتأويلات، خصوصاً وأن مصطلح "التداول" يوحي إلى وجود برنامج عمل مسبق وما على المجلس الحكومي سوى الخوض فيه ومناقشته من طرف الوزراء، وبالتالي ينجلي أن للمجلس الحكومي أدوار استشارية لا أكثر. ومن جهة أخرى، فينص الفصل 55 من الدستور، على: "يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه، يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية..". وكذا الفصل 42: "الملك يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة...".



ويتبين من خلال تحليل هذين الفصلين أن الهندسة النظرية والعملية للقرارات الدبلوماسية والسياسة الخارجية المغربية بصفة عامة، تبقى مجالا محفوظا للملك، وذلك بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي الذي يتميز إن صح القول بقطبية الملك داخله، مرتكزا على قوة السلطات المخولة له بموجب إمارة المؤمنين، أو بموجب الدستور نفسه؛ حيث يختار مثلا السفراء والقناصل والمندوبين المعتمدين بالدول الأجنبية بإرادته وبمقتضى من رئيس الحكومة، كما أنه يوقع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ماعدا تلك التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة.

وفي مجال مراجعة الدستور مثلا، يشير الفصل 172: «للملك، ولرئيس الحكومة، ومجلس النواب، ومجلس المستشارين، حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور». فتظهر هذه الإمكانية إيجابية، لكن من خلال الإجراءات المدققة في الفصول 172 إلى 175 من الدستور، يتضح تطور هذه المبادرات إلى إجراءات عملية، يحتاج إلى تنظيم استفتاء، يستلزم أن يوافق عليه الملك، خصوصا وأن الفصل 173 يؤكد على أن اقتراح مراجعة الدستور من طرف رئيس الحكومة، يجب أن يمر بالضرورة عبر المجلس الوزاري (الذي يرأسه الملك). ويضيف الفصل 174: «تعرض مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور، بمقتضى ظهير»؛ والظهير يقرر فيه الملك وحده، وبالتالي، فجميع السبل لتعديل الدستور، يتحكم فيها الملك وحده، وكل مشروع لمراجعة الدستور لا يوافق عليه الملك، يبقى مآله مجهولا.

وبخصوص السياسة الأمنية، ينص الفصل 53 على أن: «الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. وله حق التعيين في الوظائف العسكرية»، الأمر الذي يخرج المؤسسات العسكرية بأكملها من مجال السلطة التنفيذية<sup>(14)</sup>؛ فلا سلطة، ولا نفوذ، ولا مراقبة، ولا محاسبة، ولا تأثير للحكومة على المؤسسة العسكرية، أي أن هذه الأخيرة احتكار خاص بالملك، بينما الأنظمة التي قطعت مراحل كبيرة في مسارها الديمقراطي عبر العالم، تكون فيها المؤسسات العسكرية ومجمل مؤسسات الدفاع الوطني/القومي خاضعة لتدبير وتسيير الحكومة.

وبخصوص السياسة العامة في مجال القضاء، ينص الفصل 107 من الدستور على أن: "السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية، وأن الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية"، وبالتالي يمكن القول من خلال تحليل هذا الفصل، أن الملك هو المسؤول عن هندسة ميكانيزمات استقلال القضاء بالمغرب، باعتبار أن مختلف القضايا المتعلقة بالعدالة وتفصيلها حسب منطوق الفصل 113 لا تصدر إلا "بطلب من الملك"، وذلك باعتباره حسب كل من الفصلين 56 و115 "رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويعين الخمس من أعضائه"، والأحكام القضائية تصدر وتنفذ باسمه حسب منطوق الفصل 124 من نفس الدستور، ولا يتم تعيين القضاة إلا بموافقة (الفصل 54 من الدستور)، كما أنه يمارس حسب الفصل 58 حق العفو.

وباعتبار الدستور من بين السياسات العامة لأي بلد في العالم، لكونه يعبر عن طبيعة النظام السياسي بالبلد، ومدى ضمانه لمبادئ سمو القانون عن الإنسان، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومختلف القيم التي تضمن التعايش والتضامن والتعاون داخل المجتمع، فالدستور لم يعد في قلب التعريف الإجرائي والمسئوري للديمقراطية، بل أيضا واجهة مؤسساتية مدى التخطيط الديمقراطي للسياسات التدييرية، التنظيمية، والتنموية، والتي يجب أن تكون حقيقة في مستوى تطلعات المواطنين مضمونا وممارسة.

في هذا الصدد، ينص الفصل 174 فيما يتعلق بمراجعة الدستور على أن: "الملك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، أن يعرض بظهير، على البرلمان، مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور". ومادام رئيس هذه المحكمة يعينه الملك، فمن المستبعد أن يعارض أية مبادرة ملكية بخصوص مراجعة الدستور، كما يضيف نفس الفصل: "تعرض مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور، بمقتضى ظهير، على الشعب قصد الاستفتاء، وتكون المراجعة نهائية بعد إقرارها بالاستفتاء...". فحوى هذا الفصل تبين أن أي



تغيير في الهندسة الدستورية، لا يمكن أن يكون إلا بمبادرة من الملك، وما على الشعب إلا أن يبدي رأيه في هذه التعديلات عبر آلية الاستفتاء، ومصادقة البرلمان عليه لا يمكن أن تكون إلا بعد أن تتم دعوته من طرف الملك. ويمكن أن نستنتج، بأن الملك، يمارس هذه الصلاحية بحكم سلطة إمارة المؤمنين، وضمان استقرار البلاد ووحدها. وما يدعم هذا، الفصل 173، حيث نلامس أنه بالرغم من المبادرات التي قد يتقدم بها أعضاء أحد الغرفتين أو هما معا، فإن هذه التعديلات تمر عبر المحكمة الدستورية التي يعين كما أسلف الذكر، الملك رئيسها ونصف أعضائها (الفصل 130)؛ وبالتالي يمكن القول أن إرادة الملك هي الحاسمة في مدى قبول أو رفض هذه التعديلات من طرف المحكمة الدستورية.

### ثانيا: السياسات العمومية في الدستور المغربي

عرف المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا، السياسة العمومية بكونها "مجموع القرارات والأعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين لأجل إيجاد الحلول لمشاكل جماعي ما". ومادامت السياسة العمومية مقرونة بنسبة كبيرة بوجود مشكلة عمومية آنية، أو مشكلة متوقعة، فيمكن تعريف هذه المشكلة العمومية بأنها: "موقف أو حالة، تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع، مما يدفعهم لطلب العون لتدخل الحكومة للمساعدة في إزالة أو تقليص مسببات آلامهم ومآسيهم"<sup>(15)</sup>، فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار تفشي الجريمة، البطالة، ارتفاع الأسعار (التضخم)، تفشي الأوبئة والأمراض، انتشار الآفات الزراعية وتلوث البيئة، نقص الغذاء، وغياب أو ندرة وسائل المواصلات، ازدحام الطرق، تدني مستوى الخدمات العمومية، تفشي الرشوة والمحسوبية... وغيرها، مشاكل تدعو صانعي السياسات العمومية لدراستها وتحليلها من أجل وضع طرق وبرامج لمعالجتها، لأن مشاكل كهذه، تثير اهتمام وقلق مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية وقد يمتد تأثيرها ليشمل المجتمع بكامل فئاته.

ينص الفصل 31 من الدستور على أن: "الدولة والسلطات العمومية ومختلف المؤسسات العمومية يعملون على تعبئة مختلف الوسائل المتاحة من أجل استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة بمجموعة من الحقوق، كالحق في تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، التنمية المستدامة...". كما أن الفصل 33 ينص على: "...توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛ وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا...".

ويستشف من هذه الفصول الأهمية الممنوحة للقطاعات الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة والإجابة عن معضلة البطالة والمشاكل الاجتماعية الأخرى، لكن في نفس الوقت يلاحظ أنها غامضة نوعا ما، حيث إن عبارة "تعبئة الموارد اللازمة" تعني عدم وجود رغبة في صنع سياسات اجتماعية متكاملة من مختلف الجوانب على المدى البعيد، وإشراك الفئات المعنية في بلورتها، وبالتالي تبقى تدابير إجرائية لحظية فقط.

من جانب آخر، يشير الفصل 52: "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما"، وينص الفصل 68 على أن: "الملك يفتتح الدورة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، والاستماع إلى الخطاب الملكية الموجهة للبرلمان".

وحسب الدستور ومضامين هذه الفصول، يمكن القول إن الخطاب الملكية تتميز بثلاث مستويات، الأول مؤسساتي بمناسبة افتتاح عمل المؤسسة البرلمانية في الدورة الخريفية، والثاني توجيهي، تتم في نفس لحظة افتتاح البرلمان، حيث يستعمل الملك بصفته رئيس الدولة، الخطاب لتوجيه عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بوضع خارطة طريق لهما تتضمن مجموعة من النقاط والمحاور الأساسية، التي يجب الاعتماد عليها في صياغتها للسياسات العمومية. والمستوى الثالث، مرتبط بحالة حدوث أزمة دستورية، كالحالة





المنصوص عليها في الفصل 96، حيث يعمد الملك إلى حل المجلسين معا أو أحدهما، ويكون الحل مسبقا بخطاب موجه للأمة. وهذه الخطب محصنة دستوريا، وذلك بحضر نقاش مضمونها ومنع انتقادها.

ومادام الشعب مصدر للسلطة، وأنه يمارس سيادته من خلال ممثليه المنتخبين، فإن الفصل 51 يعطي للملك حق حل البرلمان. وهذا يعني إلغاء ممارسة الشعب لسيادته عبر ممثليه المنتخبين<sup>(16)</sup>. ومعناه أن السلطة التشريعية تبقى خاضعة للملك، فإذا لم يساير البرلمان توجيهات الملك، يمكن لهذا الأخير أن يقرر حل هذا البرلمان، وهذا الأمر يزيه الفصل 95 الذي ينص على أن: «للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة في كل مشروع أو مقترح قانون». ومعنى ذلك أنه، إذا اتخذ البرلمان موقفا أو قرارا لا يرضي الملك، يحق لهذا الأخير أن يطلب من البرلمان أن يراجع موقفه، وفي مثل هذه الحالة، يشكل طلب الملك ضغطا على أعضاء البرلمان، وبالتالي، من الصعب أن نلامس في هذا الدستور فصل حقيقي وفعلي بين سلطة الملك والسلطة التشريعية، وإن دققنا في تفسير مختلف مقتضيات الدستور، سنلاحظ هيمنة سلطة الملك على السلطة التشريعية.

كما ينص الفصل 93 من الدستور الجديد على أن: «الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المكلف به وفي إطار التضامن الحكومي، ويقوم الوزراء بأداء المهام المسندة إليهم من قبل رئيس الحكومة، ويطلعون مجلس الحكومة على ذلك، وبالتالي فهم مسؤولون عن تنفيذ السياسات العمومية، وخصوصا تلك القطاعية المرتبطة بكل مجال وقطاع على حدة.

إضافة إلى المرجعيات المحددة لإعداد السياسات العمومية، هناك جهات أنيطت بها مهمة تقييم هذه السياسات، ترتبط أولها بالبرلمان والدور المنوط به في مجال تقييم السياسات العمومية، كالجلسة الشهرية التي تعقد في سياق تنزيل مقتضيات الدستور حيث تنص الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور الجديد، على أنه «تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة»، كما يأتي انعقاد هذه الجلسة تطبيقا لأحكام المادتين 157 و160 من النظام الداخلي للمجلس. ويشكل انعقاد هذه الجلسة من ضمن المستجدات التي تهدف إلى تعزيز وإغناء أعمال مجلس النواب، بحيث أقر النظام الداخلي للمجلس مقتضيات جديدة تتعلق أساسا بحضور رئيس الحكومة مرة كل شهر إلى مجلس النواب، ومناقشة تقارير بعض المؤسسات والهيئات الوطنية سواء في اللجان الدائمة أو في الجلسات العامة، وتنص المادة 258 من النظام الداخلي للمجلس، بالخصوص، على أنه «تحدد باتفاق مع الحكومة جلسة واحدة كل شهر للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة، وتقدم الأجوبة عنها خلال الثلاثين يوما الموالية، لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة، وفقا لأحكام الفصل المائة من الدستور»<sup>(17)</sup>، أما المادة 278 من النظام نفسه فتؤكد أنه «تخصص جلسة واحدة كل شهر لتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة»<sup>(18)</sup>. وهنا يطرح التساؤل التالي: إذا كانت السياسات العامة تقرر بناء على مقررات المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، ومادام أن هذا الأخير هو المقرر في التوجهات الاستراتيجية للدولة، فلماذا ستتحمل الحكومة مسؤولية تعثر أو فشل هذه السياسات؟ وما الهدف من هذا الغموض الدستوري؟

كما نص الفصل 101 من الدستور الجديد في فقرته الثانية على: «تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها»<sup>(19)</sup>، وذلك بهدف التعرف على نتائج السياسات والبرامج العمومية، وقياس تأثيراتها على الفئات المعنية بها، ومدى تحقيقها للأهداف المتوقعة وتحديد العوامل التي أدت إلى بلوغ هذه النتائج، وتتم هذه العملية انطلاقا من إجراء أبحاث ودراسات خلال النصف الأول من دورة أبريل، كموعد لانعقاد الجلسة، ويقوم مكتب المجلس بتحديد السياسات العمومية المراد تقييمها في مستهل دورة أكتوبر من كل سنة تشريعية، وذلك بناء على اقتراح من رؤساء الفرق والمجموعات النيابية، وبعد تحديدها تبلغ إلى رؤساء الفرق والمجموعات النيابية، ويتم إحاطة الرئيس بذلك فورا<sup>(20)</sup>.



ويعد تشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق آلية من آليات تقييم العمل الحكومي، وبخلاف الدساتير السابقة، فإن دستور 2011 سمح من خلال الفصل 67 بتقديم طلب تشكيل هذه اللجان من طرف ثلثي أعضاء أحد المجلسين، شرط أن لا يتم تشكيلها في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية، وأضيف إلى اختصاصاتها، جمع المعلومات المتعلقة بتدبير المصالح، عوض اقتصارها على جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة فقط، ويذكر أن مهمة لجان تقصي الحقائق كانت تنتهي بإيداع تقريرها للمجلس في إطار دستور 1996، لكن مع التعديل الدستوري الجديد جعلت مهمتها تنتهي بإيداع تقريرها لدى مكتب المجلس، وعند الاقتضاء، إحالته على القضاء من قبل رئيس هذا المجلس، وتعتبر هذه اللجان التي يستعين بها البرلمان من أجل تجميع المعلومات اللازمة عن مختلف القطاعات الوزارية، أو الوصول إلى وقائع معينة، أو بالوقوف على طرق تسيير المرافق العمومية، وعلى أساليب استعمالها للمال العام؛ وسيلة تشكل المرحلة الأولى في تقييم السياسات العمومية، فحق البرلمان في تقصي الحقائق ينبع من فكرة مفادها، أن على الحكومة، تنوير البرلمان حول الوقائع موضوع تقصي الحقائق، والتدابير المتخذة بشأنها<sup>(21)</sup>.

كما أصبح للبرلمان إمكانية اللجوء إلى المجلس الأعلى للحسابات، حيث نص الفصل 148 في فقرته الأولى: "يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية". وعليه يكون المشرع قد كرس إلزامية تفاعل المجلس الأعلى للحسابات مع البرلمان في جميع المجالات المتعلقة بمراقبة المال العام، والرد على أسئلة واستشارات البرلمان، ويذكر أن المجلس الأعلى للحسابات كان يحظى بالمراقبة فقط على المالية العامة سابقا، لكن مع التعديل الدستوري لسنة 2011، أصبح يضطلع بكل الأدوار الموكولة إليه، بما فيها تقييم السياسات العمومية.

وتعتبر التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات<sup>(22)</sup>، والتي أثار نقاشا واسعا حول تدبير المالية العمومية على مستوى القطاعات الوزارية، المؤسسات العمومية، والجماعات الترابية، من أهم آليات الرقابة السياسية على المال العام، على اعتبار أن ملاحظات وخلاصات المحاكم المالية، فضحت خروقات هائلة كانت طي الكتمان فيما مضى، وأطلعت الرأي العام على تفاصيل دقيقة تم اختلالات التسيير والتدبير، وسلطت الضوء على فضائح بالجملة على مستوى التدبير المالي لهذه المؤسسات والإدارات، وبالتالي تعتبر هذه التقارير آلية لتقييم للسياسات العمومية.

و ينص الفصل 152 من الدستور على: "للحكومة وللجس النواب والمستشارين أن يستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع القضايا، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي"، وبالتالي يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهام استشارية لدى الحكومة والبرلمان، حيث يقوم بإبداء الرأي في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، كما يقوم بإبداء الرأي في جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويحلل الظرفية التي تعيشها البلاد، ويتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية وانعكاساتها، ويقدم كذلك اقتراحات في جميع الميادين، ويسر ويدعم التشاور بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي؛ إلى جانب كل هذا، يقوم هذا المجلس بإنجاز دراسات وأبحاث في ميادين مرتبطة بممارسة صلاحياته، وبالتالي يمكن لهذه الإجراءات السالفة الذكر، أن تنير الطريق أمام البرلمان لتتبع وتقييم السياسات العمومية التي تنجزها الحكومة.

ويلعب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي المحدث بموجب الدستور الجديد دورا مهما في تقييم السياسات العمومية، حيث يعتبر هذا المجلس في فصله 168: "هيئة استشارية مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية والقضايا الوطنية التي تم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها، كما تساهم في تقييم السياسات العمومية في هذا المجال".



ولابد من الإشارة إلى أن الملك أيضا يقيم السياسات العمومية المعتمدة من قبل الحكومة، ويقومها من خلال تعليماته، توجيهاته، وأوامره، وذلك، من خلال ما يمتلكه من سلطة التوجيه المشار إليها في الخطاب الملكي بتاريخ 17 يونيو 2011، والذي يمكن اعتباره مصدرا من مصادر تفسير الدستور الجديد، بحيث لم يكتف الخطاب في تفسيره للفصل 42 من الدستور بالحديث عن ثلاث مهام للملك وهي: المهام السيادية، المهام الضمانية، والمهام التحكيمية، بل تحدث وهو يتطرق إلى علاقة المجلس الحكومي بالمجلس الوزاري، إلى الصلاحيات المحتفظ بها لهذا الأخير، والتي حددها في صلاحيات استراتيجية وصلاحيات تحكيمية وصلاحيات توجيهية . من خلال تحليل مقتضيات الدستور المغربي، يتبين أن مجال هندسة صياغة السياسات العامة أمر تستحوذ عليها المؤسسة الملكية، وهذا مدعم ومبرر من خلال العديد من الحجج باعتباره في البداية أمير المؤمنين، وضامن دوام استمرار الدولة والسهر على السير العادي للمؤسسات الدستورية، كما أن الملك يرأس كل المجالس العليا بالبلاد وبالتالي هو الذي يحسم في القرارات الاستراتيجية للدولة.

من جهة أخرى، منح الدستور المغربي صلاحيات عدة للمؤسسة التشريعية في صياغة السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي وتقييمه، لكن في نفس الوقت نجد أن هناك بعض النصوص الغامضة وغير الواضحة، وبالتالي تترك مجالات عدة للدراسة والتأويل، فالفصل 92 من الدستور المغربي لسنة 2011 ينص على أن مجلس الحكومة "يتداول تحت رئاسة رئيس الحكومة في القضايا والنصوص التالية: السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، السياسات العمومية، السياسات القطاعية.."، مما يوحي أن صياغة السياسات العمومية أمر غير منوط فقط بالحكومة، وإنما قد تتدخل فيه جهات متعددة، وهذا ما يستشف من خلال خطاب الملك ورسائله الموجهة إلى اللقاءات والمنتديات الدولية والعالمية المنعقدة بالمغرب حول مختلف القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية والبيئية، وكذا ضرورة استشارة المجالس الوطنية الساهرة على مراقبة المالية العامة للدولة.

وبصفة عامة، فإن الاختلاف بين الباحثين الأكاديميين والفاعلين السياسيين في تعريف السياسات العمومية يعود بالأساس إلى موضوعية الباحثين الأكاديميين وحيادهم في البحث، ورغبتهم في اكتشاف وإظهار ما يخفى، والبحث في بواطن الأمور، بدل الاقتصار على ما هو ظاهر؛ في حين أن الفاعلين السياسيين، ونظرا لقواعد اللعبة السياسية، فإنهم دائما ما يحاولون إخفاء حقائق الأمور قدر المستطاع، والاقتصار على وصفها بشكل سطحي و فقط، خشية من كشف تعثرهم والتدبير السياسي، من خسارة القواعد الانتخابية، ومن إضعافهم بعد اصطدامهم مع صناع القرار الحقيقيين في دواليب الدولة .

كما يمكن القول فيما يخص التعريفات المقدمة للسياسات العمومية، والتي تركز كما سبق الذكر، على عناصر الأفعال، الفاعلون، المشاكل والحلول، أنه يمكن -في بعض الحالات- أن نكون بصدد سياسة عمومية في غياب المشاكل الدافعة لإصدار سياسة عمومية وإيجاد حل لها؛ فقد تنشأ السياسات العمومية بناء على مزاجية الحاكم في الأنظمة الديكتاتورية، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار مطالب شعوبها وبيئتها، بل تقتصر على رغبات هذا الحاكم، حيث يمكن أن تتخذ بعض القرارات كسياسات عامة وعمومية، كإعلان الحرب بشكل مفاجئ بين عائلتين حاكمتين في نظامين ديكتاتوريين مختلفين، وبالتالي، نكون أمام سياسة عمومية في غياب المشكل العمومي (لأن المشكل بين العائلتين خاص وغير مرتبط بعام الشعب)، وبالتالي إيجاد حل له في شكل مخرجات، أي سياسة عمومية (مادام أن هذا المشكل قد يؤثر على التدبير السياسي للدولة، خصوصا وأن الدول الديكتاتورية تتميز باحتكار الحاكم لكل السلطات، وبالتالي فاستمرار المشكل قد يعرقل السير العادي لبعض المجالات المرتبطة بتسيير الدولة.

### المحور الثاني: التقنوقراط وهندسة السياسات العامة والعمومية بالمغرب

إذا كان ظهور التقنوقراط في الغرب نتاج لمسلسل العقلنة، فإنه في المغرب، هو نتاج يلاحق مسلسل العقلنة بالمنطق المخزني،



والذي يوظفه لأغراض سياسية، أي منطق رافعاته التقدم، والحفاظ على طبيعة النسق السياسي في نفس الوقت<sup>(23)</sup>، فتهديد السياسي للمؤسسة الملكية في فترات تاريخية معينة، ومحاولات الانقلابات التي تعرضت لها هذه الأخيرة، جعلت الملكية تسحب ثقتها من السياسيين، وتحتاط كثيرا في التعامل معهم، الأمر الذي أفضى إلى صعود نجم هذه الأقلية الاستراتيجية.

فدور النخبة التقنية في تدبير السياسات العامة، لا يتوقف على المواقف الحكومية التي يتبنونها، وإنما يمكن القول، أينما وجد التكنولوجيات إلا ووجدت معهم سياسات عامة وعمومية معينة حسب القطاع الذي يسيرونه، خصوصا تلك القطاعات الحيوية التي يتركز جزء كبير منها في المؤسسات العمومية الاستراتيجية (أنظر الجدول 1 في الملاحق)، في المقاولات الكبرى، في المكاتب والوكالات الوطنية، وهي غالبا ما تكون تحت إشراف هذه الفئة؛ بل مع مرور الوقت، يمكن القول أن إشراف التكنولوجيات على تسيير المقاولات الكبرى (أنظر الجدول 2 من الملاحق) والمؤسسات العمومية (أنظر الجدول 3 من الملاحق)، أصبح عرفا يميز المشهد المؤسساتي بالمغرب، مثل المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الشريف للفوسفات، وكالات التنمية، ومراكز الاستثمار... الخ<sup>(24)</sup>، هذا دون نسيان أن معظم ممثلي الإدارة الترابية كالولاية والعمال الذين يتم تعيينهم (أنظر الجدول 4 من الملاحق)، غالبيتهم تكنولوجيين<sup>(25)</sup>.

### أولا: الدواعي السياسية والتنموية

لقد استحوذت العلاقة بين التنمية والديمقراطية وجدواها على اهتمام مختلف الفاعلين داخل المجتمع، من سياسيين، واقتصاديين، ومفكرين... الخ، فتلك العلاقة تعكس مدى الربط بين الإرادة السياسية للسلطة التنفيذية، الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد، فالعديد من الدراسات المتعلقة بالتنمية والسياسية، حاولت إبراز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، ولعل أول من بحث في خيوط الارتباط بين الثروة والديمقراطية كان **مارتن سيمور Martin SEYMOUR** في مقاله الشهيرة عام 1959، المعنونة ب: "بعض الشروط الاجتماعية المسبقة للديمقراطية"<sup>(26)</sup>، والتي تعتبر من بين أهم الدراسات في مجال تحليل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في حقل العلوم الاجتماعية.

فإذا اعتبرنا أن التنمية، هي ارتقاء بقدرات ومهارات الإنسان إلى مستويات عليا من الرفاه والإشباع، فهذا يفترض به أن يشمل مختلف مجالات الحياة اليومية، فهناك من الباحثين من يعتبر التنمية مرتبطة بتطور الإدارات والمؤسسات غير الحكومية وإدارة الأسواق، كذلك العلاقة بين الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية والتعليمية والمجتمع، من خلال تأثيرها في دعم وتعزيز القدرات والحريات الفردية للإنسان، أي أن التنمية هي توسيع نطاق ممارسة الحريات لتمكين المواطن من المفاضلة بين البدائل المتعددة وتوفير الفرص الحياتية لشحن القدرة الفعالة للمواطنين بما يؤهلهم من أن يرتقوا بمجتمعاتهم، وبالتالي ببلداتهم إلى مصاف البلدان المتقدمة.

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب في الثمانينيات، وإعلانه عن برنامج التقويم الهيكلي في التسعينيات، وسياسة الأوراش الكبرى مع بداية القرن الواحد والعشرون، ساهمت في تعزيز وتقوية حضور وموقع التكنولوجيات، نظرا لحاجة الدولة إلى نخبة عقلانية تدبر ثروات وموارد البلاد وتحويلها إلى منتوجات وسلع يستفيد منها الكل، والدفاع عن مصالح الدولة لمواجهة تحديات العولمة، خصوصا وأن طبيعة تكوين هذه الفئة في مجالات التخطيط والمقاولات الكبرى<sup>(27)</sup>، ساعد في ارتفاع منسوب الإقبال عليها<sup>(28)</sup>؛ وقد تركزت هذه الحاجة بهيمنة العقل المخزني، حيث تضع هذه الأقلية الاستراتيجية نفسها رهن إشارة المخزن<sup>(29)</sup> في فترات الفراغ السياسي، كما هو الشأن في الفترات التي تأجج فيها الصراع بين الحركة الوطنية والملكية حول طبيعة النظام السياسي وشكله ومضمونه<sup>(30)</sup>.



كما أن وجود سياسات اجتماعية واقتصادية محكمة ذات خطط مرحلية، قصيرة وبعيدة المدى لمواجهة التغيرات العالمية بما يقلل آثارها السلبية على المجتمع لا سيما على الفئات الهشة (كالأرامل، والأيتام، وكبار السن، والنساء المعيلات لأسرهن... الخ)، يستلزم نجبا قادرة على توفير شروط وبنية مناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية قادرة على أن ترفع الدخل اليومي للفرد وتحقق النمو الاقتصادي الذي يحقق الرفاهية للمجتمع، إذ لا يمكن للسياسات الاجتماعية والاقتصادية أن تحقق أهدافها ما لم تقترن بتنمية اقتصادية ناجحة، وبالعدالة الاجتماعية، وهذه العدالة تتطلب توزيع الاستثمارات والخدمات من دون تمييز، وبشكل يجعل كل مواطن وكل منطقة ينالان حقهما العادل من ثمار التنمية، وهناك أهداف اجتماعية ينبغي على هذه السياسات العمل على تحقيقها<sup>(31)</sup>، بالرغم من أن تحقيق تلك الأهداف الاجتماعية يبقى محاطا بمجموعة من الإكراهات، خصوصا في ظل العولمة.

ويتجلى تدخل النخبة التكنولوجية في عقلنة وتوحيد القرارات المتعلقة بإعداد السياسات العمومية للبلاد تبعا لنوعية المناصب والوظائف التي يتقلدها، والتي غالبا ما تكون مناصب في قطاعات استراتيجية تتم عن تبني المقاربة التنموية في التدبير العمومي، إذ يبرز تواجد هذه الفئة في قطاعات حيوية كفاعلين أساسيين في صنع القرار وتخطيط السياسات العامة والعمومية، فأغلب الحقائق الوزارية ذات الأبعاد التقنية والرقمية والاستراتيجية، متمركزة في يد تقنوقراطيين خريجي أكبر المدارس والمعاهد الأجنبية، كوزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية، التجهيز والنقل، الطاقة والمعادن، المالية، الداخلية والدفاع الوطني، الفلاحة والصيد البحري، وزارة السياحة، الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، التربية الوطنية، لأن تدبير هذه القطاعات الحيوية والحساسة في نفس الوقت، يستوجب اتخاذ قرارات حاسمة بعيدة عن أية حسابات أو خلافات سياسية، الشيء الذي يجعل من تدبيرها لهذه القطاعات تدبيرا قائما على أساس المقاربة التنموية، مما يجعل قراراتها وتدخلاتها بمثابة سياسات عمومية.

ومن جانب آخر، تعتبر الحكومة أهم بنية في صنع السياسات العمومية، فهي تحتل موقعا مهما في عملية صنع القرار، خاصة في دول العالم الثالث، أو ما يصطلح عليها بالدول في طور النمو؛ وتأتي هذه الأهمية كنتيجة لغياب السلطة التشريعية أو ضعفها<sup>(32)</sup>، فالتجربة المغربية تعتبر الحكومة مهمشة في صنع القرار وذلك لسببين أساسيين:

الأول يتجلى في كون الوزراء السياسيين غير مؤهلين علميا وتقنيا لإصدار قرارات استراتيجية مهمة، فمنذ حكومة التناوب تعتمد المؤسسة الملكية على التقنوقراط. فإذا كان ظهور التقنوقراط في الغرب نتاج مسلسل العقلنة ومحاولة تجويد أداء الشركات، المقاولات والمؤسسات بناء على معايير ومؤشرات علمية دقيقة، فإنه في المغرب يعتبر تجربة عقلنة مستوردة، يوظفها المنطق المخزني لأغراض سياسية.<sup>(33)</sup>

وأما السبب الثاني يكمن في ضعف دور الحكومة في صناعة السياسات العمومية، ويعود كذلك إلى إكراهات دستورية وقانونية، فالقضايا والمسائل الاستراتيجية المهمة، يتداول في شأنها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، فمن أهم ما يتم تداوله في هذا المجلس، نجد كما سبق الذكر التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، مشاريع مراجعة الدستور، مشاريع القوانين التنظيمية، التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، تعيين المدراء المسؤولين في المقاولات والشركات العمومية الإستراتيجية ذات الطابع الاقتصادي والمالي.<sup>(34)</sup> أي أن رئيس الحكومة في المغرب، لا يمكنه ترأس المجلس الوزاري إلا بعد تفويض من الملك، وبناء على جدول أعمال محدد، الأمر الذي يعكس هامشية العمل الحكومي في صنع السياسات العامة والعمومية.

وكثيرا ما تتحدث الحكومة عن اهتمامها بالمواطنين الذين تشكل منهم فئة الشباب النسبة الغالبة، لكن واقع الحال يكشف عكس ذلك، فالمواطنين باختلاف شرائحهم، وخصوصا الشباب، في عالم اليوم، يريدون دولة المواطنة الدستورية والمؤسسات وسيادة القانون، دولة تكافؤ الفرص والمشاركة الفعلية في رسم السياسات واتخاذ القرارات العامة، وهذا كله لا تحققه التصريحات الحكومية الإنشائية والمكررة عن الاهتمام بالشباب، ولا تحققه أيضا السياسات والقوانين المالية، حيث أغلب الميزانيات لا يستفيد منها سوى



عدد محدود من المواطنين، لأنها لا توفر فرص عمل قارة تسمح بالعيش الكريم، وبناء الأسر ورعايتها؛ فالاهتمام الحقيقي بالشباب يتطلب نمجا سياسيا جديدا لدولة المواطنة، حيث يتساوى فيها مواطنوها في الحقوق والواجبات، بعيدا عن المحاصصة السياسية، لأن الحياة الكريمة أسمى من أن تكون على حساب صفقات سياسية قد تنجح وقدر تتعثر، أو قد تفشل، والاهتمام بالشباب أيضا، يتك بمكافحة الفساد السياسي وعدم تهميش المؤسسات الدستورية، وبتوقيف تبديد المال العام وعدم تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة، وبصون الحريات العامة والشخصية، بحيث يحتفي هذا النقاش للأبد، بتوقيف الملاحظات والمتابعات الأمنية للشباب، للصحفيين، وكل المهتمين بالشأن العام، بسبب تعبيرهم عن آرائهم بوسائل سلمية، والتي من الطبيعي أن يكون بعضها حادا، ويخرج أحيانا عن المألوف، لأنه قد يكون نقدا نابعا من الغيرة على الوضع العام، من الغيرة على البلاد، ومن الرغبة الجارحة في أن تكون حياة المغاربة تتحسن يوما بعد آخر؛ فضلا عن إصلاح النظام الانتخابي بشكل ديمقراطي عادل، كي تتوسع قاعدة المشاركة الشعبية، ويستطيع الشباب المشاركة بفعالية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

ومن جهة أخرى، فلتشريح مدى جودة العمل الحكومي أو تراجعها، لا بد من ملاحظة مستوى الثقة الاجتماعية والسياسية في مجال السياسات العمومية، إذ يساعد هذا المؤشر كل من الباحثين وصناع القرار على فهم العلاقة المركبة التي تربط بين الثقة في المؤسسات من ناحية، والأداء الحكومي ومدركات الفساد وكذا المشاركة السياسية (غير الرسمية من ناحية أخرى، ويمكن هذا المؤشر أيضا من صياغة فهم عميق للعوامل الكامنة وراء النواقص والصعوبات التي تواجهها المؤسسات المنتخبة من قبيل البرلمان والأحزاب السياسية. وأخيرا، تساعد دراسة الثقة السياسية وانعدامها في تحديد الثغرات والعوامل المؤدية إلى انعدام الثقة، وتفسح المجال من أجل تبيان ضعف الأداء وإدراك الفساد والعزوف السياسي. (35)

إن الارتباط بين الأداء الحكومي وجودة الخدمات العمومية ومدركات فساد البيروقراطية الحكومية، أمر أساسي لفهم مستويات الثقة المتدنية في المؤسسات السياسية، بل إنها العناصر الرئيسية لشرح اللجوء إلى القنوات غير الرسمية للمشاركة السياسية؛ ففي سنة 2015، أصدر البنك الدولي تقريرا عن العلاقة بين الثقة، الصوت والحوافز، وكانت إحدى الخلاصات الرئيسية، تكمن في أن الأداء الضعيف للمؤسسات العمومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حمل المواطنين على تصور الحكومة على أنها فاسدة وغير فعالة، وبالتالي عززت عزوفهم وزادت من تصورات عدم الثقة. (36)

يعد المغرب من البلدان ذات المستوى العالي في انعدام ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية، وهو أمر يوحي باستمرار الصراع السياسي الضيق الأفق، لأن التدني الحاد للثقة في المؤسسات العمومية، يترك للمواطنين خيارات قليلة للانخراط في القنوات الرسمية لتلبية احتياجاتهم أو الدفاع عنها، وبالتالي تعزيز الشبكات الاجتماعية غير الرسمية مثل الوساطة والرشوة؛ ويخلص فريق البنك الدولي إلى أن انعدام أو ندرة ثقة المواطنين في المؤسسات، ستؤدي إلى انخفاض منسوب انخراطهم فيها، وستظل هذه المؤسسات حبيسة الجمود، كما سيظل تقديم الخدمات ضعيفا (37).

كما يرتبط انعدام الثقة في الحكومة في الغالب، بنقص التدابير المتخذة والموظفة لحل القضايا الأكثر راهنية والحاحا في المجتمع، ويتجلى ذلك في العلاقة بين الرضا بالاتجاه العام الذي يسير فيه البلد، وبالثقة في الحكومة المعينة لتدبير الشأن العام. ومن اللافت للاهتمام تسجيل مستوى عال من انعدام الثقة في الحكومة، باعتبارها تشكل الجهاز التنفيذي الرئيسي والمباشر بالمقارنة مع الأجهزة الإدارية الأخرى. (38)

وفي هذا الصدد، يعرض المفكر جيمس بيرنهام *James BURNHAM* بأن المجتمعات الحديثة القائمة على أساس التقدم التقني والصناعي، تكون السلطة الحقيقية فيها بين أيدي أقلية ضئيلة من الأفراد، وهم المديرون الذين يتولون تنظيم المرافق والمؤسسات العامة في المجتمع، كما يتولون أيضا تنظيم الشركات والمصالح الكبرى، فهم بهذه الصفة يسيطرون على الحياة العامة في



كل المجتمعات الصناعية الحديثة، رغم اختلاف النظم السياسية فيها، واختلاف الأيديولوجيات السائدة فيها. (39)

فمدراء الشركات والمؤسسات والمقاولات الاقتصادية الكبرى، خصوصاً تلك التي تجتمع في إطار الهولديغات، تعتبر من الجماعات التي حظيت باهتمام كبير كنخبة ذات تأثير اقتصادي ومالي كبير، أي أنها جماعات حاكمة من خلال السلطة المالية التي تمتلكها، كما أن أعضائها مرشحون بقوة لولوج مراكز السلطة والقرار داخل الدولة، وهذه الأخيرة قابلة للاستعانة بهم في أية لحظة.

ولقد كان ظهور المديرين في المجتمع الحديث نقطة اهتمام محورية في التحليلات السوسيولوجية، وخاصة تحت تأثير نظرية جيمس بيرنهام *James BURNHAM* عن الثورة الإدارية (40)، وقد خلص هذا المفكر في دراسته لتطور النظم الإدارية، إلى أن النظام الرأسمالي سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية، وهو ما سماه بالخريف الرأسمالي، متأثراً بالنظرية الماركسية في فهم الأسس التي تستند إليها النخبة وتفسيرها، فتحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها مكانة السيطرة في أي مجتمع، ويتضح ذلك من خلال مقولته: "إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة، علينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخل" (41)، أي نشوء وانبعث طبقة أخرى تستولي على الصناعات والاقتصاد غير الطبقة التي يتألف منها أصحاب رؤوس الأموال.

### ثانياً: القوة السياسية للفاعل التكنولوجي

يعرف ماكس فيبر *Max WEBER* مفهوم القوة بكونها، السعي الخيبي لفاعل ما داخل هرم العلاقات الاجتماعية لتحقيق أهدافه، بغض النظر عن المقاومة المحتملة التي قد تعترضه في طريق تنفيذ هذه الأهداف من قبل المستهدفين والمعنيين من فعله، ودون الاكترت بالفواعل المؤثرة للمنهج المعتمد من أجل بلوغها. (42)

ويعرفها أنتوني كيدنز *Anthony GIDDENS*، بكونها مفهوماً محورياً في حقل ومجال العلوم الاجتماعية، أي أن كل فرد عبارة عن فعل اجتماعي معين؛ ومن هذا المنطلق، تنجلي قابلية القوة في إحداث فارق على الساحة الاجتماعية التي يتواجد فيها الفرد، ويسمى بالقوة التحويلية (43)، أي قابلية الفرد على تحويل المجتمع من وضعية إلى وضعية أخرى، أو تحويل مؤسسة من وضعية إلى وضعية أخرى، أو تحويل الفرد من وضعية إلى وضعية أخرى، بغض النظر عن طبائع (إيجابية أو سلبية) هذه الوضعيات. إن التطور الذي عرفه مسار الدولة من دولة الرعايا إلى دولة المقاول، غير قواعد اللعبة السياسية، حيث أصبحت هذه الأخيرة، ترتكز على الاعتبارات الاقتصادية، كما أن المعيار المحدد للقرارات العمومية أصبح يكتسي طابعاً قطاعياً، فتقسيم الإدارة إلى أسلاك قطاعية، أدى إلى ضرورة الاهتمام بالفئة التي تملك الخبرة والكفاءة، الشيء الذي سيحقق تدبير عمومي معقلن؛ وفي هذا الصدد، فقد عرفت التجربة الفرنسية هيمنة واسعة لفئة الخبراء على مستوى الدوائر القرارية، فهناك ما يسمى بلجنة المستشارين التقنيين، والتي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للدواوين الوزارية، فهم الذين يصنعون القرارات التي تعنى بالتدبير اليومي ليتولى المصادقة عليها الوزراء، فالمستشار التقني داخل الوزارة يشكل السلطة الخفية للقرار (44)، فتكوينه المبني على أساس الخبرة والمعرفة، يؤهله لفهم أصول التدبير العام، خاصة على مستوى انتقاء القرارات المعدة داخل مختلف الدوائر القرارية.

وكتيجة لذلك، برزت النخبة البوليقراطية (رجال تقنية مسيسين) كنفقة نوعية من التكنولوجيات الذين تحولوا إلى رجال السياسة بلبوس إدارية وخداماً للسلطة السياسية (45). ويرى دون فاي *Don VALLET* على أنهم رجال إدارة مسيسين (46)، نظراً لاحتكاكهم اليومي بالعمل الحكومي الذي تطفئ عليه ثنائية الإداري والسياسي، كما منح العمل الحكومي لهذه الفئات القوة والامتداد، حيث سيتجاوزون منطق التقسيم الإداري والخضوع للسلطة السياسية، لينتقلوا إلى موقع الهيمنة على إجراءات النشاط العام وإن توالى الحكومات واختلفت مكوناتها، فالحكومات تتميز بضيق زمنها السياسي، بينما الإداريين يمتازون بديمومة عملهم.



كما أن القوة السياسية للفاعل التكنولوجي، تستمد من سلطة تعيينه على رأس المؤسسات والمقاولات ذات الأهداف الاستراتيجية للدولة، والتي تساهم في امتصاص العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من قبيل الفقر، البطالة، البناء العشوائي، الأمراض، الأوبئة، الجهل والأمية... الخ، وتكمن أيضا في كفاءته وقدرته الفنية والتقنية على توقع المشاكل والأزمات واستباق الحلول، وهذا بفضل التكوين العالي المستوى لهذه النخب في مختلف مجالات التدبير والتسيير، وبملاك من المهارات، ما لا يملكها السياسي المكون/المستقدم ضمن/إلى هيئات حزبية تقليدية، لم تواكب هيكلها الداخلية تطور المؤسسة الحزبية فكريا وتقنيا على المستوى الدولي، من قبيل غياب مدارس حزبية داخلية لتعليم أساليب التدبير الإداري والسياسي، أي أنها عاجزة على تحمل أعباء وحجم الأدوار والمهام الملقاة على هذه المؤسسات الاستراتيجية، وبالتالي فالحاجة إلى هؤلاء التكنولوجيات، في حد ذاته يمنحهم قوة سياسية تعطي انطباع بوجود استمرارهم داخل دواليب الدولة.

لقد تنبه جون لويس كيرمون **Jean-Louis QUERMONNE** خلال هذه المرحلة، إلى أن حضور البوليقرات في المجال السياسي ومجال تدبير الشأن الإداري العام، لا يعني اعتماد مرجعية تقنية خالصة في هذا التدبير، ذلك أنه في الوقت الذي يمارس فيه هؤلاء اختصاصاتهم القرارية على مستوى الدوائر العليا للقرار، فإنهم يقومون في نفس الوقت ببلورة اختيارات سياسية في العمق، أي أنهم ينفلتون من الدائرة التقنية والفنية، إلى المجال السياسي<sup>(47)</sup>؛ ومن هذا المنطلق، فالتقنوقراط هم رجال التقنية/الإدارة، ورجال السياسة في نفس الوقت، باعتبارهم موجهين ومهندسين لماهية القرار السياسي المحتمل اتخاذه، فتأثيرهم في صناعة القرار، تظهر من خلال القدرة على اقتراح الاختيارات، ووضع البرامج، وتتبع تنفيذها وتقييمها إن اقتضى الحال لإعادة اقتراح ووضع أخرى. فهؤلاء هم الذين يكونون بشكل فعلي وراء القرارات، والتي لا يشكل فيها الوزراء والسياسيون إلا هامش المساهمة إن لم نقل المصادقة والتوقيع فقط، وفي هذا الإطار يقول فيليب برو **Philippe BRAUD**: "إنه من الخطير دائما التطرق من وجهة نظر إجمالية لقضية سلطة التقرير في المجتمع، فالمظهر الخارجي لا يمكن فعلا أن يتغير إلى حد كبير وفق الرهانات القائمة، فبعض المسائل ذات الطابع التقني يبت فيها التقنيون والخبراء، أما الوزراء أو رئيس الدولة أو الحكومة، فيكتفون بإتباع الآراء التي تشتهر على أنها عامة." (48)

ويتميز العمل الحكومي بالتنوع والتعقيد والدينامية، فمع تنامي التغيرات الطارئة على مستوى العالم، ارتفع وامتد مستوى الضغط على الحكومة، بغية مساندة هذه التغيرات والإجابة عن المشاكل الجديدة المطروحة على الساحة الوطنية، مما يستوجب وجود فاعلين كثر قادرين على تعزيز وتطوير فعالية العمل الحكومي، كما منح هذا الأخير هؤلاء التقنوقراط القوة والامتداد، حيث سيتجاوزون منطق الخضوع للسلطة السياسية، لينتقلوا إلى موقع الهيمنة على إجراءات النشاط العام وإن اختلفت التشكيلات الحكومية.

فالسلطة التقريرية للتقنوقراط، تنبع من خلال الوظائف والمواقع التي يحتلونها وترتكز عليهم في نفس الوقت، فهم يتواجدون في الدواوين الوزارية، في المصالح الخارجية، وفي مختلف المرافق والأجهزة ذات التخصص التقني داخل الوزارات، ويظهر تفوق هذه الفئة في المغرب على مستوى النشاط العام ككل، فبالنسبة للعمل البرلماني، يعود لهم الفضل في مناقشة قانون المالية، كما يشاركون الوزراء في مختلف اللجان البرلمانية، ويضاف إلى ذلك المشاركة في مختلف هيئات العمل الحكومي، ككتاب، متصرفين، مهندسين، أو تقنيين بالدواوين الوزارية، في الآليات بين-وزارية، اللجان الوزارية، الاجتماعات بين وزارية، الاجتماعات الوزارية مع الفرقاء الاجتماعيين والتمثيلية العمالية.<sup>(49)</sup>

فالمغرب يعتمد بشكل كبير على التقنوقراط في الدواوين الوزارية التي يهيمنون عليها كثيرا، حيث تصل نسبتهم إلى أزيد من 90 في المائة، بينما نسبة المنتميين حزبيا ضئيلة جدا، إن لم نقل أنهم معدودين على رؤوس الأصابع<sup>(50)</sup>، ويعزى هذا الأمر، ربما إلى





الميولات الشخصية للوزراء نحو التكنولوجيات، نظرا لإعجابهم أو إيمانهم بقدراتهم ومؤهلاتهم ودورهم المساعد في صنع القرار السياسي، خصوصا في اللحظات الحرجة التي تستلزم المرور للسرعة القصوى في اتخاذ القرار، هذا دون نسيان الاعتبارات العائلية والمكانة الاجتماعية وشبكات العلاقات التي صنعتها جماعات التكنولوجيات باختلاف تخصصاتهم داخل دواليب المؤسسات بشتى تلاوينها.

وقد عرف التكنولوجيات بالمغرب تحولا كبيرا مع تولي محمد السادس العرش، إلا أن ظهور التكنولوجيات في المغرب يعتبر ثمار سيورة العقلنة السياسية والبرلمانية التي انخرط فيها، والتي وظيفها/يوظفها في الواقع لأغراض سياسية مرتبطة بالخصوص بتقييد ممارسة السياسيين للسلطة وتحديد مستوياتها (مجال السياسة الخارجية، المجال الديني، مجال الأوراش الكبرى، مجال الاتفاقيات العسكرية، المجال الديني... الخ، هي مجالات حصرية للملك).

وما يعكس الاعتماد المكثف على التكنولوجيات من طرف المؤسسة الملكية، هو تعيينها لمسؤولين تكنولوجيين في المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية (أنظر الملاحق)، وذلك بمقتضى الفصل 49 من دستور 2011، الذي يمنح للملك سلطة التعيين في الوظائف المدنية، العسكرية، الولاية والعمال، والي بنك المغرب، السفراء، المسؤولين عن المقاولات والمؤسسات العمومية والإستراتيجية.<sup>(51)</sup> وقد أشار الدستور في نفس الفصل إلى القانون التنظيمي الذي سيحدد طبيعة هذه المقاولات والمؤسسات، وبالرجوع إلى هذا القانون رقم 02.12، يتبين أنها ذات طبيعة اقتصادية ومالية.<sup>(52)</sup>

#### خاتمة

إذا كانت التكنولوجيات تعني أن السلطة الفعلية للقرار السياسي، تحتفظ بها مجموعة منظمة من الأفراد ذي مستويات معرفية وفكرية وتقنية عالية في الخفاء، فإن هذه المجموعة، تضم كبار المسؤولين ولديهم قوة التأثير، وأن أصلهم (الغالبية العظمى من الفيلق الكبير)، أنفسهم تم تجنيدهم من بين أفضل الطلاب في المدارس الكبرى، ويتم منحهم تجانس معين (جمعيات المهندسين، جمعيات الأطباء... الخ) أو لون سياسي معين، لكن قوة هذه النخبة غير المتنوعة اجتماعيا، يتم موازنتها حسب الضرورة، ويمكن أن تزدهر فقط في الفضاء الممنوح لها، ضمنا أو صريحا من قبل صانعي القرار السياسي.

إذن يمكن القول، أن لجوء الدولة لوضع هؤلاء التكنولوجيات على رأس مؤسسات ومقاولات عمومية كل واحد حسب تخصصه الأكاديمي وتجربته المهنية، لأسباب تكمن في كون القضايا التقنية والعلمية، تثير سلسلة من التساؤلات، والتي تتطور في غالب الأحيان إلى نقاشات ذات حدة كبيرة، فرجال التقنية والعلم ينطلقون في غالب الأحيان من منطلقات ومرجعيات علمية، بينما المواطنون مقاومتهم لهم، ترتبط في غالب الأحيان بالجهل والأمية العلمية، وأما ورجال السياسة فمقاومتهم لهم تكمن في اعتبارهم بأن هذه الفئة بديلة لهم.

ولمحاولة الاستفادة من تكوين هؤلاء التكنولوجيات وتجاربهم في القطاع الخاص لخلق تنمية مجتمعية مستدامة في شتى المجالات، فلا بد من خلق نقاش وطني عمومي، يفضي إلى استفادة الثلاثي السياسي-التقني-المواطن من بعضهم البعض وتقريب رؤاهم بخصوص التنمية، حتى يكون تفاعلهم فيما بينهم منطقيا ومجربا لأي تصدعات من شأنها أن تعكر صفو تقدم المجتمع.<sup>(53)</sup>



الملاحق:

الجدول رقم 01: هيمنة التكنولوجيات على المؤسسات العمومية الاستراتيجية

الرقم	اسم المؤسسة	مديرها/رئيسها	مؤسسة التكوين	التعيين
01	صندوق الإيداع والتدبير	خالد سفير	مدرسة البوليتيكنيك بباريس.	2022
02	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	دنيا الطعارجي	جامعة السوربون، مدرسة الطرق والقناطر بباريس	2019
03	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	كريم التاجموني	المدرسة المركزية بباريس SUPELEC	2017
04	الوكالة الوطنية لتقنين المواصفات	عز العرب حسيبي	المعهد الوطني للبريد والمواصلات	2021
05	وكالة المغرب العربي للأبناء	خليل الهاشمي الإدريسي	معهد الجغرافيا بجامعة بباريس 1	2011
06	الوكالة الوطنية للموائئ	نادية العراقي	مدرسة الطرق والقناطر بباريس	2010
07	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك	لبنى بوطالب	المدرسة المحمدية للمهندسين	2023
08	المكتب الوطني للسكك الحديدية	محمد ربيع خليع	المدرسة المحمدية للمهندسين	2004
09	المكتب الوطني للمطارات	حبيبة لقالش	المدرسة متعددة التقنيات بباريس	2011
10	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية	محمد يوسف	المدرسة المحمدية للمهندسين	2018
11	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	عبد الرحيم الحافظي	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	2018



2003	المدرسة العليا للمعادن بنانسي، المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس	أمينة بن خضراء	المكتب الوطني للهدروكاربورات والمعادن	12
2009	معهد البوليتكنيك الوطني في غرونوبل، جامعة بنسلفانيا في فيلادلفيا	سعيد مولين	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	13
2021	المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية في باريس	حسن بوبريك	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	14
2017	خريجة المدرسة المحمدية للمهندسين	لبنى اطريشا	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	15
1997	جامعة محمد الخامس، جامعة نيس صوفيا أنتيبوليس	عمر عزيمان	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج	16
2021	دكتوراه دولة في الآداب من جامعة باريس 1 دكتوراه السلك الثالث من جامعة باريس 7	محمد كنيب	المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب	17
2011	مدرسة الفنون الجميلة بتولوز، المدرسة العليا للفنون الجميلة بباريس	المهدي قطي	المؤسسة الوطنية للمتاحف	18
2011	دكتوراه في التاريخ المعاصر، دكتوراه في علوم الصحافة والتواصل جامعة بوردو 3	جامع بيضا	أرشيف المغرب	19
2018	معهد التكنولوجيات بفلوريدا، المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس	يوسف البقالي	مؤسسة محمد السادس للهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين	20
2016	المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا	حياة نزهة	الهيئة المغربية لسوق الرساميل	21



2011	جامعة بيزنسون فرنسا - جامعة ستراسبورغ: دكتوراه في هندسة الطاقة النووية	الخمار المرابط	الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي	22
2018	جامعة الأخوين.	عبد اللطيف برضاش	الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء	23
2022	المدرسة العليا للتجارة بباريس.	علي صديقي	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	24
2019	المعهد الوطني للبريد والمواصلات	محمد الإدريسي ملياني	وكالة التنمية الرقمية	25
2019	جامعة روين فرنسا - جامعة بيبير وماري كوري فرنسا، المدرسة العليا للتجارة بباريس.	عبد الرحيم شافعي	صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية	26
2020	قاضي، مدير الدراسات والأبحاث والتعاون بالمعهد العالي للقضاء	عبد الحنين التوزاني	المعهد العالي للقضاء	27
2018	الجامعة المتعددة التخصصات جان مونييه بسانتيتيان.	حسن المختاري	الصندوق المغربي للتأمين الصحي	28
2022	المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط	عبد اللطيف زغنون	الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛	29
2022	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.	عبد الرحيم هومي	الوكالة الوطنية للمياه والغابات	30
2022	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة المدرسة الوطنية للإدارة - باريس	فوزي لقجع	المكتب الوطني للرياضة	31

المصدر: المعلومات الواردة في الجدول، مستمدة من مختلف التعيينات التي صادق عليها المجلس الوزاري، وسيرهم الذاتية متوفرة على المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات.



## الجدول رقم 02: هيمنة التقنوقراط على المقاولات العمومية الاستراتيجية

الرقم	إسم المؤسسة	مديرها/رئيسها	مؤسسة التكوين	التعيين
01	الخطوط الملكية المغربية	عبد الحميد عدو	المدرسة المحمدية للمهندسين	2016
02	المجمع الشريف للفوسفات	مصطفى التراب	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، المدرسة الوطنية للطرق والقناطر بباريس	2006
03	بريد المغرب	أحمد أمين بنجلون التومي	دكتوراه في الإحصائيات: جامعة بيير وماري كوري- جامعة جوسيو بارس 7	2009
04	البنك الشعبي المركزي	محمد كريم منير	المدرسة المحمدية للمهندسين	2018
05	القرض الفلاحي	نور الدين بوطيب	المدرسة المركزية بباريس، المدرسة الوطنية للقناطر والطرق - باريس	2022
06	القرض العقاري والسياحي	لطفي السقاط	المدرسة الوطنية العليا للإلكترونيات والمعلومات والاتصالات اللاسلكية - فرنسا	2019
07	هيئة القطب المالي للدار البيضاء	سعيد إبراهيمي	المدرسة المركزية بباريس	2010
08	مجموعة التهيئة العمران	بدر كانوني	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	2010
09	شركة إثمار الموارد	عبيد عمران	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	2019
10	الشركة الوطنية للطرق السيارة	أنور بنعزوز	المدرسة المركزية بباريس	2014
11	شركة استغلال الموانئ	طارق لعروسي	المعهد العالي الصناعي فيرفيه ميلوز- فرنسا	2023
12	الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	فؤاد بريني	مدرسة علوم الهندسة بمونبوليه	2014
13	شركة مارشيكما للتنمية	لبنى بوطالب	المدرسة المحمدية للمهندسين	2023



2009	المدرسة الوطنية للقناطر والجسور - فرنسا	مصطفى الباكوري	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	14
2010	دكتوراه في الإلكترونيات والإعلاميات الصناعية	أحمد بارودي	شركة الهندسة الطاقية	15
2018	دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال - جامعة باريس 2.	لطيفة أخرياش	الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي	16
2009	المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية - فرنسا.	عمر الصقلي	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	17
2021	إطار بمديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة المالية	هشام زناقي السرغيني	الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاول	18
2022	المدرسة الوطنية العليا للاتصالات بباريس.	محمد بنشعبون	صندوق محمد السادس للإستثمار	19
2022	المدرسة المحمدية للمهندسين	حسن أوباها	الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك	20
2011	المعهد العالي للتدبير بباريس	سفيان ابراهيمي	شركة ديار المدينة	21
2015	دكتوراه السلك الثالث في العلاقات الدولية الاقتصادية؛ دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية	فتحية بنيس	الوديع المركزي مارو كلير	22
2009	ماستر في هندسة التدبير وأنظمة المعلومة - جامعة ليل للتكنولوجيا والعلوم	يونس المشرفي	الشركة المغربية للألعاب والرياضة	23
2016	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بأكادير	عبد القادر الربع	الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية	24
2006	المدرسة الخاصة للأشغال العمومية، البناء، والصناعة بباريس.	فيصل العرايشي	شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (سورياد)	25



2021	مدير مديرية السكن الاجتماعي بوزارة الإسكان، التعمير، وإعداد التراب الوطني.	محمد بلشير	شركة الرباط الجهة للتهيئة	26
2015	دبلوم الهندسة من المعهد الوطني المتعدد التقنيات بغرونوبل، المدرسة المتعددة التقنيات - فرنسا	هشام سفير	شركة أسما للاستثمار	27
2016	المدرسة الخاصة للأشغال العمومية، البناء، والصناعة بباريس، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	مصطفى فارس	مختبر الصلب للدراسات والرقابة	28
2001	المدرسة العليا للاتصالات بباريس	عبد السلام أحيون	شركة اتصالات المغرب	29
2012	دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من ديجون بفرنسا	أحمد حجوب	الشركة المغربية لتأمين الصادرات	31

المصدر: المعلومات الواردة في الجدول، مستمدة من مختلف التعيينات التي صادق عليها المجلس الوزاري، وسيرهم الذاتية متوفرة على المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات وشبكات الأنترنت.

الجدول رقم 03: هيمنة التقنوقراط على بعض المؤسسات العمومية

الرقم	إسم المؤسسة	مديرها/رئيسها	مؤسسة التكوين	التعيين
01	المركز الجهوي للاستثمار جهة طنجة تطوان الحسيمة	جلال بنحيون	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، جامعة الأخوين، المدرسة المحمدية للمهندسين	2021
02	المركز الجهوي للاستثمار جهة الرباط سلا القنيطرة	نجمة الهدى بوعمامة	جامعة الأخوين	2021
03	المركز الجهوي للاستثمار الجهة الشرقية	محمد صبري	دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس	2019
04	المركز الجهوي للاستثمار جهة مراكش آسفي	ياسين مسفر	المدرسة الأوروبية للتدبير أودانسيا - فرنسا جامعة سينسيناتي كارل ليندر- الولايات المتحدة الأمريكية	2019



2020	المدرسة الوطنية العليا للمعادن - باريس، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية-الدار البيضاء	مراد كاينة	المركز الجهوي للإستثمار جهة كلميم واد نون	05
2019	المعهد الوطني للعلوم التطبيقية - ليون - فرنسا	ياسين التازي	المركز الجهوي للإستثمار جهة فاس مكناس	06
2019	الجامعة اللندنية للأعمال والمالية، مدرسة غرونوبل للتدبير - فرنسا	منير هواري	المركز الجهوي للإستثمار جهة الداخلة وادي الذهب	07
2019	جامعة هارفرد - الولايات المتحدة الأمريكية، المدرسة المركزية باريس	سلمان بلياشي	المركز الجهوي للإستثمار جهة الدار البيضاء سطات	08
2022	معهد إدارة المقاولات - فرنسا	كنزة كصيب - تكليف-	المركز الجهوي للإستثمار جهة سوس ماسة	09
2019	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	علال الباز	المركز الجهوي للإستثمار جهة درعة تافيلالت	10
2020	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	محمد جعيفر	المركز الجهوي للإستثمار جهة العيون الساقية الحمراء	11
2019	المدرسة الوطنية العليا للمعادن - نانسي - فرنسا، جامعة باري دوفان - فرنسا	محمد أمين البقالي	المركز الجهوي للإستثمار جهة بني ملال خنيفرة	12
2018	المدرسة المركزية باريس	عمر لحو	صندوق التجهيز الجماعي	13
2022	المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الرباط	لطفي بوجندار	الصندوق المغربي للتقاعد	14
2018	المدرسة الوطنية العليا للمعادن - الرباط، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	محمد علي بنسودة	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	15
2019	المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الرباط	إبراهيم أرجدال	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة	16





2016	الدراسات العليا المعمقة في رياضيات العلوم الاقتصادية - جامعة باري دوفان فرنسا، دبلوم في الاحصائيات، الاحتمالات والمعلومات من جامعة وين بفرنسا	حسن بولقنادل	مكتب الصرف	17
2023	مدير قطب التهيئة بوكالة تهيئة وادي أبو رقرق، مدير الشؤون التقنية والعلاقات مع المهنة	محمد بنحميش	صندوق التمويل الطرق	18
2018	دكتوراه دولة في التدبير الترابي	شفيق البلغيتي	صندوق المقاصة	19
2021	المدرسة الوطنية العليا للمناجم بباريس، المدرسة الوطنية العليا للالكترونيات والكهرباء اللاسلكية ببيوردو - فرنسا	محمد عاشق	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	20
2020	المدرسة المحمدية للمهندسين	جميلة العلمي	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	21
2022	دكتوراه في الفيزياء النووية	حميد مراح	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	22
2022	دكتوراه في علوم التربية، المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	عبد السميع محمود	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	23
2018	مدير مديرية السكان بوزارة الصحة سابقا	خالد لحو	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	24
2018	خبير في علم الأوبئة	عبد الرحمان معروفي	مركز الأمصال واللقاحات	25
2019	المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	يوسف الحسني	مكتب تنمية التعاون	26
2022	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات - الدار البيضاء، المدرسة المحمدية للمهندسين - الرباط، المدرسة الوطنية للمعادن - الرباط	رشيد القديدة	وكالة التنمية الاجتماعية	27



2022	دكتوراه في تدبير الإدارة المحلية - جامعة الحسن الأول	خطار المجاهدي	مؤسسة التعاون الوطني	28
2019	رئيس قسم مراقبة المنتوجات النباتية وذات الأصل النباتي - المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	سعد الحسين	المختبر الرسمي للتحليل والأبحاث الكيماوية	30
2014	دكتوراه في الكيمياء من جامعة بروكسيل، دبلوم الدراسات العليا في المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	منير البويسفي	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم المملكة - الشمال	31
2015	مدير تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بوزارة الفلاحة	جبران الركلاوي	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم المملكة - الجنوب	32
2005	المدرسة المحمدية للمهندسين، معهد الهندسة المعمارية والتعمير بباريس	محمد المباركي	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم المملكة - الشرق	33
2018	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات مدرسة القناطر بباريس، جامعة تولوز فرنسا	عادل الفقير	المكتب الوطني المغربي للسياحة	34
2021	دكتوراه في العلوم البيئية بالولايات المتحدة الأمريكية بشراكة بين وكالة نازا وجامعة القاضي عياض	عبد العزيز بقيق	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	35
2020	جامعة محمد الخامس بالرباط، جامعة لافال بكندا	طارق صديق	دار الصانع	36
2020	المدرسة العليا للتجارة - باريس	غيتة الغربي	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات	37



2022	دبلوم مهندس الدولة في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط	المهدي الريفي	وكالة التنمية الفلاحية	38
2019	مفتس بوزارة الفلاحة، الصيد البحري، التنمية القروية، المياه والغابات. مدير جهوي سابق للفلاحة بجهة فاس بولمان	محمد سبكي	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	39
2017	المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية في باريس	عبد الله الجناتي	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	40
2013	جامعة مينيسوتا سانت بول وجامعة كاليفورنيا ديفيس - معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	إبراهيم حافيظي	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	41
2010	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات مديرة قطب الملاءمة بصندوق الإيداع والتدبير	أمينة الفككي	المكتب الوطني للصيد	42
2018	أستاذ جامعي وباحث في اللسانيات	محمد الفران	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	43
2023	مدير الموارد البشرية والمالية بوزارة الاتصال	عبد العزيز البوزدايني - بالنيابة	المركز السينمائي المغربي	44
2019	إطار إداري بنفس المؤسسة	محمد بنحساين	مسرح محمد الخامس	45
2018	مدير مديرية التعاون والشراكة بوزارة التعليم العالي، البحث العلمي وتكوين الأطر	نور الدين التهامي	المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية	46
2013	المدرسة المحمدية للمهندسين	عبد الرحيم الطيبي	المعهد المغربي للتقييس	47
2019	دكتوراه دولة في فيزيولوجيا النباتات	فوزي البكاوي	المعهد الوطني للبحث	48



	الزراعي		– جامعة السوربون
49	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	عبد المالك فرج	المعهد الزراعي بمونبولي – فرنسا، المدرسة الوطنية للمعادن – باريس
50	المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية	جواد باحجي	الدكتوراه في التواصل والخطاب السياسي المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات – الرباط
51	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي	المختار البكور	أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق أكادال
52	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	عبد الخالق فرحات	مهندس زراعي
53	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط	أزهار قطيطو	مفتشة جهوية سابقة للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني بجهة الرباط – سلا – القنيطرة
54	الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات	فاطمة أبو علي	كلية الطب والصيدلة – الرباط
55	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية	بناصر بولعجول	المعهد العالي للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
56	الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.	زينب بنموسى	إطار بوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.
57	الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي.	محمد الكروج	مهندس دولة في الزراعة، ودبلوم الدراسات المعمقة من المعهد الوطني للزراعة ببارس.

المصدر: المعلومات الواردة في الجدول، مستمدة من مختلف التعيينات التي صادق عليها المجلس الحكومي، وسيرهم الذاتية متوفرة على المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات وشبكات الأنترنت.



## الجدول رقم 04: تقنوقراط على رأس الإدارات الترابية

الرقم	الجهة	اسم الوالي	التكوين والشواهد	التعيين
01	طنجة تطوان الحسيمة	يونس التازي	المدرسة المحمدية للمهندسين - الرباط	2023
02	الشرق	معاذ الجامعي	دكتوراه في الإعلاميات بباريس، دبلوم الدراسات العليا في الإعلاميات بنانسي.	2017
03	فاس - مكناس	السعيد ازيبر	مدرسة الهندسة المعمارية - باريس.	2015
04	الرباط سلا القنيطرة	محمد اليعقوبي	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.	2019
05	بني ملال خنيفرة	الخطيب الهبيل	مهندس دولة في البناء والقناطر، تخصص الهندسة المدنية.	2019
06	الدار البيضاء سطات	محمد امهيدية	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بفرنسا، المعهد العالي للإسمنت المسلح بمرسيليا سنة	2023
07	مراكش آسفي	فريد شوراق	دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة لومير، ليون - فرنسا	2023
08	درعة تافيلالت	بوشعاب يحضيه	مستشارا بسفارة المغرب بلندن في 2003 سفيرا فوق العادة بالنرويج وجمهورية فينلاندا وإيسلاندا في 2006، سفيرا فوق العادة لدى السويد وليتوانيا في 2011.	2019
09	سوس ماسة	سعيد أمزازي	دكتوراه دولة في البيولوجيا - وزير سابق	2023
10	كلميم واد نون	محمد الناجم	الإجازة في القانون العام	2017
11	العيون الساقية الحمرات	عبد السلام بكرات	دكتوراه في القانون العام.	2014



2023	خريج المعهد الملكي للإدارة الترابية، الإجازة في الحقوق	علي خليل	الداخلية وادي الذهب	12
------	--	----------	---------------------	----

المصدر: المعلومات الواردة في الجدول، مستمدة من مختلف التعيينات التي أجراها الملك، وسيرهم الذاتية متوفرة على مختلف شبكات الأنترنت.

الجدول رقم 05: تقنوقراط على رأس الكتابات العامة للوزارات

التعيين	التكوين	الكاتب العام	القطاع	الوزارة
2017	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات المدرسة المحمدية للمهندسين	محمد فوزي		وزارة الداخلية
2022	المدرسة المحمدية للمهندسين	نور الدين معنا		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
2022	المدرسة المركزية بليل-فرنسا	نبيل لخضر		وزارة الاقتصاد والمالية
2021	المدرسة الخاصة للأشغال العمومية باريس	المصطفى فارس - بالنيابة		وزارة التجهيز والماء
2023	إطار سابق بالمفتشية العامة لوزارة المالية، مدير ديوان وزير سابق، إطار سابق بديوان المنسوب السامي للتخطيط	يونس السحيمي (متحزب)		وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
2022	المدير الجهوي للصحة لجهة الرباط سلا زمور زعير، رئيسا لقسم الأمراض السارية والأوبئة بمديرية الأوبئة بوزارة الصحة، المدير الجهوي للصحة بجهة طنجة تطوان الحسيمة	عبد الكريم مزيان بلفقيه		وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
2022	قاضي بالمحكمة الابتدائية الرباط، رئيس غرفة بمحكمة سلا، مستشارا بمحكمة القنيطرة، رئيس غرفة بمحكمة الاستئناف بالرباط، ومستشارا بمحكمة النقض، ومستشارا لوزارة العدل	عبد الرحيم مياد		وزارة العدل



2022	مدير سابق لقطاع الاتصال، التعاون الدولي والشراكة بنفس الوزارة	توفيق مشرف	وزارة الصناعة والتجارة	
2022	دبلوم مهندس في الإحصاء ثم دبلوم مهندس إحصائي - اقتصادي	خاليد الشرفاوي	وزارة النقل واللوجستيكي	
2023	الكاتب العام لقطاع الصناعة التقليدية سابقا	محمد مسلك	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	
2020	دكتوراه تخصص الرياضيات والرياضيات التطبيقية من جامعة مونبيليه 2 بفرنسا	محمد خلفاوي	وزارة التعلم العالي والبحث العلمي والابتكار	
2021	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	محمد آيت عزيزي - بالنيابة	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	
2020	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية	عبد اللطيف النحلي	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	
2016	الإجازة في القانون العام والعلاقات الدولية، وقنصل عام للمملكة المغربية بمدينة ليل بفرنسا ما بين شتنبر 2005 وشتنبر 2009	محمد علي الأزرق	الخارجية والتعاون الإفريقي	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
2022	خريج كل من المدرسة الوطنية للأرصاء الجوية بتولوز - فرنسا، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، المعهد العالي للإدارة بالرباط	إسماعيل المغاري المبرض	المغاربة المقيمين بالخارج	
2018	مدير سابق للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل وتشغيل الكفاءات	نور الدين بنخليل	التشغيل والكفاءات	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
2024	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	وفاء عصري	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى	



2019	ماجستير في الهندسة الرياضية وماجستير في الهندسة في المجال المائي، من جامعة بيار ماري كيري بباريس،	عرفات عثمان	التكوين المهني	
2021	دكتوراه جامعية في علم السموم البيئية من مركز البحوث البيئية بجامعة ميتين بفرنسا	محمد ابن يحيى	الانتقال الطاقى	وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة
2024	مدير قانوني بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية، ومدير الرأسمال البشري بالوكالة الوطنية للمياه والغابات	زكرياء حشلاف	التنمية المستدامة	
2022	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات مدير مديرية الاستراتيجية والإحصاء بوزارة الفلاحة	رضوان عراش	الفلاحة	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
2018	مهندسة في التكنولوجيا الحيوية ببلجيكا، وحاصلة على دبلوم الدراسات العليا في الصيدلة بباريس	زكية دريوش	الصيد البحري	
2009	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	عبد الرحيم هومي	المياه والغابات	
2023	خريج كلية الحقوق، ومدير سابق للموارد البشرية والمالية بنفس القطاع الوزاري	عبد العزيز البوجداني	الاتصال	وزارة الشباب، الثقافة والتواصل
2022	المدرسة الحسينية للأشغال العمومية المدرسة الدولية للأعمال، المدرسة الوطنية للجسور والقناطر بباريس	مصطفى المسعودي	الشباب	
2023	مديرة سابقة للشؤون والإدارية والمالية بنفس القطاع	سميرة المليزي (متحيزة)	الثقافة	
2022	المدرسة المحمدية للمهندسين، المدرسة المركزية بباريس، مديرة لشركة Valyans للاستشارات	نوال العيساوي	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتفائية وتقييم السياسات العمومية	





2022	المدرسة الوطنية العليا للإعلاميات وتحليل النظم	سارة العمراني	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
2018	المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	إسماعيل العلوي الإسماعيلي	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

**المصدر:** المعلومات الواردة في الجدول، مستمدة من مختلف التعيينات التي صادق عليها المجلس الوزاري، وسيرهم الذاتية متوفرة على المواقع الالكترونية للوزارات وشبكات الأنترنت.

الهوامش:

(1) Arthur PIGOU, Théorie générale de M.J.M Keynes sur l'emploi, l'intérêt et la monnaie, nouvelle série, Vol 3, n°10, Publié par : Wiley, Mai 1936, p. 115-132

(2) Giovanni BOSINO, « Elite et élitisme », Paris, presses universitaires de France, 1990, p : 38

(3) Luc ROUBAN, « La fin des technocrates », la bibliothèque du citoyen, Paris, presses de sciences Po, 1998

(4) جمال فوزي، تكنوقراط المغرب على عرش السياسات الحكومية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 47، أكتوبر 2022، ص: 362

(5) حسن طارق، " السياسات العمومية : بين السياسة والإدارة، ملاحظات حول الحالة المغربية"، دفا تر السياسة والقانون، العدد: 06، 2016، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2016>

(تمت زيارته بتاريخ 04 فبراير 2024)

(6) حسن الدغيمر، "الموظفون السامون بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 1996، ص : 233.

(7) عبد اللطيف الهلايلي، خالد فريد، "القرار العام بين الإدارة والسياسة : أي دور للتكنوقراط في عقلنة السياسات العامة (دراسة مقارنة)"، دفا تر السياسة والقانون، العدد : 06، 2012، متاح على الموقع الإلكتروني :

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2012>.

(تمت زيارته بتاريخ 04 فبراير 2024)

(8) حسن طارق، مرجع سابق

(9) عبد الحفيظ ادمينو، "نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 2002، ص : 274.

(10) Vincent LEMIEUX, L'étude des politiques publiques : les acteurs et leur pouvoir, les presses de l'université LAVAL, Sainte-Foy, 1995, chapitre I, pp. 1- 4

(11) Vincent LEMIEUX, Op.cit., p. 2

(12) Vincent LEMIEUX, Op.cit., p. 7

(13) خلال يوم الثلاثاء 9 أكتوبر 2012، وأثناء مقابلة تلفزيونية بثتها القناة الفرنسية فرانس 24، على هامش المنتدى الدولي للديموقراطية بستراسبورغ، نفى رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران، نفى بشكل قاطع مصطلح "التعايش" بين حكومته والقصر الملكي. وأكد أنه: «في المغرب، الملك هو



رئيس الدولة (...) ورئيس مجلس الوزراء، وأنا رئيس الحكومة، لذلك فالمملك هو رئيسي (...) لذا يجب إيقاف التفكير في مسألة التعايش، لأن الأمر محسوم بالقانون (...) وأنا لي صلاحياتي»

(14) للمقارنة، تقول المادة 201 من دستور مصر لسنة 2013 : « وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها»  
(15) Smith, David G, Pragmatism and the group theory of politics, American Political Science Review; Lv111, September, 1964, p.604

(16) لا نناقش هنا مدى صدقية تمثيل البرلمانيين الحاليين للشعب المغربي، وإنما نكتفي بدراسة آليات التفاعل فيما بين السلطات الأساسية التي يحددها نص الدستور.

(17) المادة 258 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 17/65 بتاريخ 2017/10/30

(18) المادة 278 من النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 17/65 بتاريخ 2012/02/13

(19) الفصل 101 من الدستور المغربي 2011

(20) المواد 11-112-113 من النظام الداخلي لمجلس النواب كما أقره مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الخميس 23 رمضان 1434 الموافق ل 1 غشت 2013 وجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 29 ذي الحجة 1434 الموافق ل 29 أكتوبر 2013 وكما قضى به المجلس الدستوري في قراره رقم 2013/924 بتاريخ 14 من شوال 1434 الموافق ل 22 غشت 2013/وقراره رقم 2013/929 بتاريخ 14 من محرم 1435 الموافق ل 19 نوفمبر 2013

(21) أحمد مفيد، "الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستور المغربي الجديد"، على الموقع الإلكتروني.

<Http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20de%20Droit%20et%20des%20Sciences%20Politiques/Seminaire-de-developpement-parlementaire-2012/Ahmed%20Moufid.pdf>

(تم تصفح المقال وتحميله يوم 2024/03/10 على الساعة 13:00)

(22) تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم الموسم 2022-2023، الصادر في 21 نونبر 2023

(23) Béatrice HIBOU, « Maroc d'un conservatisme à l'autre », Paris, Fasopo, 2007, p.170

(24) علاء الدريالي، "دور التكنوقراط في صناعة السياسات العمومية بالمغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، الموسم الجامعي 2014-2015، ص 76

(25) ظل منصب العامل والوالي محكوما بالهواجس الأمنية في عهد الحسن الثاني، رغم التحولات المجالية التي عرفها المغرب، وقد تغير تطور تصور النظام له مع اعتلاء الملك محمد السادس للعرش، فبالإضافة إلى اختصاصاتهما الأمنية والقانونية، فقد كلفا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمارات الخارجية. أنظر:

Abdellatif MANSOUR, « Les technos débarquent, une nouvelle race de gouverneurs gestionnaires, aménageurs, développeurs de l'espace de ressources humaines », Maroc Hebdo Internationale, Octobre, 2006

(26) Martin LIPSET SAYMOUR, « some social Requisites of Democracy, Economic Development and political legitimacy ».1959

(27) Ali BENHADDU, « Maroc, les élites du Royaume : Essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc », Paris, L'Harmattan, 1997, p.73

(28) Ali BENHADDU, « Reproduction sociale des élites marocaines et mouvement patronal », cahier de la méditerranée, nos,46-47, juin-décembre, 1993, p :302

(29) Aziz EL Moula EL IRAKI, « des notables du makhzen à l'épreuve de la gouvernance », dans : Elites locales, territoires, gestion urbaine et développement au Maroc : Cas de trois villes



moyennes de la région Nord-Ouest (Rabat : Institut national d'aménagement et d'urbanisme ; Paris, L'Harmattan, 2002, p.103

(30) Memouni HILALI, « Réflexion sur les élites traditionnelle au Maroc, s'ouvrir ou périr », dans : Nouvelles élites, nouveaux déficit, pour quelle méditerranée, édition. Gret, 2001, p :74

(31) تقرير البنك الدولي، "التنمية في العالم"، واشنطن، 2000

(32) نفسه، ص، 48

(33) رشيد الخطابي، "نخبة الإدارة الترابية : الولاة والعمال دراسة في المسارات السوسيو مهنية والثقافية"، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط، 2015، ص : 213

(34) الفصل 49 من دستور 2011.

(35) Eri BERTSOU, « Rethinking Political Distrust », European Political Science Review , Volume 11 , Issue 2 , May 2019 , pp. 213 - 230

(36) Hana BRIXI, Ellen LUST, Michael WOOLCOCK, « *Trust, Voice, and Incentives: Learning from Local Success Stories in Service Delivery in the Middle East and North Africa* », Washington, DC, 2015

(37) Ibid

(38) رشيد أوزار، فرانثيسكو كولين، "البرلمان وما وراءه في المغرب : تجديد الثقة في خلال بحث جذور نقصها"، مؤشر الثقة في المؤسسات لسنة 2020، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020، ص : 76

(39) صادق الأسود، "علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده"، مطبعة دار الحكمة، الطبعة الثالثة، بغداد، 1990، ص : 444

(40) توماس بوتومور، "الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي"، سلسلة علم الاجتماع، الكتاب السادس، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون، مطبعة الانتصار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص: 92

(41) James BURNHAM, « the managerial revolution: what is happening in the World Now », New York, John Day Company, London, 1941, p. 59

(42) John COLEMAN, « **Authority, Power, Leadership: Sociological Understandings** », Catholic Theological union, Vol.10, No.3 (1997), p.31.

(43) Shaun BEST, « **Power, authority, and the state: In Introduction to politics and society** », London: SAGE Publications Ltd, 2002, p. 7-8.

(44) فيليب برو، "علم الاجتماع السياسي"، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998، ص: 429

(45) عبد المالك أحزيرير، "محاضرات في السياسات العمومية - دراسة المظاهرة القرارية: المفاهيم والنظريات"، جامعة المولى اسماعيل، كلية الحقوق، مكناس، السنة الجامعية: 2016-2017، ص: 21

(46) Soulernam ESNAN, « Les hauts fonctionnaires et la politiques », éd seuil, Paris, 1976, p.152

(47) Jean Louis QUERNOUME, « L'appareil administratif », op.cit. p.134

(48) فيليب برو، مرجع سابق، ص: 425

(49) عبد المالك إحزيرير، مرجع سابق، ص: 212

(50) محمد الرضواني، "الدواوين الوزارية في المغرب 1956"، الرباط، دار النشر سيريس، ص: 124

(51) الفصل 49 من الدستور، الجريدة الرسمية عدد 6066 بتاريخ 19 يوليوز 2012

(52) القانون التنظيمي 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6066 بتاريخ 11 فبراير 2012، ص: 4235



(<sup>53</sup>) Massimiano BUCCHI, « Beyond Technocracy: Science, Politics and Citizens », University of Trento, Translated by Adrian Belton, Springer Dordrecht Heidelberg, London New York, 2009, 2006, p. 09.